آثر حجم منشأة مراقب الحسابات على جهده الإضافي عند مراجعة توريق الأصول المالية: دراسة تجريبية

"The Impact of Auditor firm size on his Additional Effort when Reviewing the Securitizing Financial Asset" Experimental Study

بحث مقدم من الباحثة آية أحمد مصطفى

تحت إشراف

أ.د/ بدر نبيه أرسانيوس
نائب رئيس جامعه بني سويف سابقاً
أستاذ المحاسبة والمراجعة بالكلية

أ. د / محمود أحمد أحمد على
أستاذ المحاسبة والمراجعة ووكيل الكلية
لشئون خدمة البيئة والمجتمع

٢٠٢١

ملخص البحث:

استهدف البحث دراسة واختبار أثر حجم منشأة مراقب الحسابات على جهده الإضافي عند مراجعة توريق الأصول المالية. وذلك من خلال دراسة نظرية وتجريبية. أوضحت الدراسة النظرية أنه عند قيام مراقب الحسابات بمراجعة توريق الأصول المالية سوف يقوم بعدة إجراءات إضافية مما يؤدى إلى زيادة الجهد المبذول من مراقب الحسابات وأعضاء فريقه. واعتمدت الدراسة التجريبية على الحالات التجريبية المدعومة بمجموعة من الاسئلة المرافقة لها لتجميع المشاهدات اللازمة، والمقابلات الشخصية ، وراعى الباحث عند تصميم الحالات التجريبية أن تكون كاملة وواضحة، ولذلك روعى اضافة وشرح بعض المصطلحات الفنية، والتى قد يصعب على افراد العينة ادارك المقصود منها. أُجريت الدراسة التجريبية على مُجتمع واحد، وهو مجتمع مراقبي الحسابات بمكاتب المحاسبة والمراجعة الخاصة.

وخلصت الدراسة التجريبية، إلى أن هناك تأثيراً معنوياً لتوريق الاصول المالية على جهد مراقب حسابات المؤسسات المالية مقارنة بعدم التوريق. كما اتضح وجود تأثير معنوي أيضاً لحجم منشأة مراقب الحسابات على العلاقة محل الدراسة باعتباره متغير معدل Moderating variable.

الكلمات الإفتتاحية: حجم منشأة مراقب الحسابات – توريق الأصول المالية – الجهد الاضافي لمراقب الحسابات.

Abstract:

The research aimed to study and test the effect of the auditor's facility size on his extra effort when reviewing the securitization of financial assets. This is done through a theoretical and empirical study. The theoretical study showed that when the auditor reviews the securitization of financial assets, he will take several additional procedures, which will lead to an increase in the effort exerted by the auditor and his team members

The pilot study concluded that there is a significant effect of securitizing financial assets on the effort of the auditor of financial institutions compared to non-securitization. It was also clear that there was a significant effect of the size of the auditor facility on the relationship under study, as it is a moderate variable

Keywords : the size of the Auditor's facility - securitization of financial assets-

the extra effort of an auditor the accounts.

١- مقدمة البحث:

لقد تزايد الاهتمام بعمليات التوريق من جانب العديد من الجهات المعنية مثل الهيئة العامة للرقابة المالية ، ووازرة الاستثمار فقد صدر قرار وزير الاستثمار رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٤ في المادة رقم (٣١٢) أنه " مع عدم الإخلال بأية التزامات أخرى بالإفصاح منصوص عليها في القانون أو اللائحة التنفيذية يعد أمين الحفظ تقريراً شهرياً بشأن محفظة القروض ، وعليه اخطار الهيئة وحملة سندات التوريق أو من يمثلهم بالتقرير وذلك بعد اعتماده من مراقب الحسابات " وقد أدى ذلك إلى تزايد مسئوليات مراقب الحسابات خاصة في ظل عدم كفاية معايير المراجعة ذات الصلة ، مما يتطلب ضرورة وجود مدخلاً متكاملاً لمراجعة عمليات التوريق يوضح الخطوات التفصيلية والإرشادات اللازمة التي تمكن مراقب الحسابات من أداء دوره المنوط به .ومن المتفق عليه مهنياً أن يسعي مراقب الحسابات دائماً نحو الارتقاء بمستوي جودة عملية مراجعة الحسابات، ولذلك يجب أن يحرص علي الوفاء بمسئوليته عن اكتشاف التلاعب، في سياق وفائه بمسئوليته المهنية ككل ، وفي ظل التحديات في بيئة الممارسة المهنية في مصر، خاصة حاجة المتعاملين في سوق المال إلي خدمات ومسئوليات أوسع وأشمل من مراقب الحسابات من جهة، والتأكيد علي تطبيق معايير المراجعة المصرية أو الدولية من جهة أخري، فإنه من الضروري أن يكون مراقب الحسابات مسئولاً عن اكتشاف والتقرير عن التلاعب.(على، ٢٠٠٥).

٢-مشكلة البحث:

وبُناءً على ما سبق ، يُمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة عن السؤال التالي نظريًا وتجريبيًا. وهو: **هل يؤثر حجم منشأة مراقب الحسابات على جهده الإضافي عند مراجعة توريق الأصول المالية ؟.**

٣-هدف البحث :

يهدف البحث الى دراســة أثر حجم منشــأة مراقب الحســابات على جهده الإضــافي عند مراجعة توريق الأصول المالية ، خلال مدخل نظري تجريبي مُتسق ومُتكامل ومُبرر ومُوثق علميًا.

٤- أهمية البحث :

يكتسب هذا البحث أهميته من كونه يتصدى لموضوع الدور التي يبذله مراقب الحسابات في مراجعة عمليات توريق الأصول المالية , حيث أنه من الموضوعات البحثية الهامة التي لم تلق الاهتمام المحاسبي الكافي في مصر , ولكن يوجد اهتمام ملحوظ من المنظمات المهنية المحاسبية التي عنيت بإصدار معايير محاسبية عن عمليات التوريق أهمها المعيار الأمريكي رقم (١٤٠) (FASB NO.140) ، والمعيار البريطاني رقم (٥) (FSR No.5) ، والمعيار الدولي رقم ٣٩ (IAS No.39) ، وتظهر أهمية البحث أيضاً أنه عند قيام مراقب الحسابات بمراجعة مخاطر التوريق سوف يقوم بعدة إجراءات إضافية وذلك بسبب تعدد المشاكل المحاسبية لعمليات التوريق نتيجة لاختلاف المعالجات المحاسبية لتلك العمليات .

٥-فروض البحث :

سـوف يتم اشـتقاق فرضـين للبحث نظريًا لاحقًا، وسـوف يتم اختبارهما تجريبيًا. وذلك على النحو التالي:

ف١: يؤثر توريق الاصول المالية معنوياً على جهد مراقب حسابات المؤسسات المالية مقارنة بعدم التوريق .

ف٢: يختلف التأثير المعنوي لتوريق الاصـول المالية على جهد مراقب حسـابات المؤسـسـات المالية مقارنة بعدم التوريق باختلاف حجم منشأته.

٦-خطة البحث:

وفقا لأهداف البحث، ولمعالجة مشكلته، سوف يُستكمل البحث كما يلي:

١/٦ – ماهية توريق الأصول المالية.

٢/٦ – مراجعة توريق الأصول المالية والجهد الإضافي لمراقب الحسابات.

٦/٣- اهداف الدراسة التجريبية.

٦/٤ – مُجتمع وعينة الدراسة التجريبية.

٦/٥ – توصيف وقياس مُتغيرات الدراسة التجريبية.

٦/٦- أدوات وإجراءات الدراسة التجريبية.

٦/٧ –التصميم التجريبي والمُعالجات والمُقارنات التجريبية.

٦/٨ – الأساليب الاحصائية المستخدمة ونتائج اختبار الفروض.

٦/١ – ماهية التوريق الأصول المالية:

- **مفهوم التوريق:**

يعرف التوريق بأنه بيع الأصول المالية (قروض ، ذمم ، ديون .....الخ) المملوكة للبنوك أو الشركات إلي وحدات ذات غرض خاص (SPE) لتحويلها من أصول ذات سيولة منخفضة إلي أصول مالية جديدة (سندات) ذات سيولة مرتفعة قابلة للتداول في أسواق المال بضمان هذه القروض أو الذمم أو الديون وتحمل كوبون ثابت ولها تاريخ استحقاق محدد. (إبراهيم، ٢٠٠٤)

كما عرف عبدالوهاب (٢٠٠٨) التوريق على "انه أداة مالية حديثة تهدف إلي توفير السيولة النقدية و تحسين القدرة الائتمانية و ذلك من خلال قيام المحول (الشركة منشئة القروض) بتحويل مجموعة من القروض التي لديه و المدرة للدخل إلي الوحدة ذات الغرض الخاص (شركة التوريق) والتي تتولى عملية إصدار أوراق مالية مقابل هذه القروض و طرحها للمستثمرين في أسواق المال".

وعرف محى الدين (٢٠٠٢) التوريق على انه" تحويل الأصول المالية و التي تكون في شكل مجموعات متجانسة من القروض من المقرض الأصلي (المحول) إلي شركة ذات غرض خاص تسمى شركة التوريق (المحول إليه) و التي تصدر سندات يتم تداولها في البورصة بضمان تلك الأصول".

- **نشأة التوريق:**

- بدأ توريق الأصول في الولايات المتحدة الأمريكية مع تدشين التمويل المجمع المضمون بالرهون العقارية وذلك في السبعينيات من القرن العشرين، فلعدة قرون سبقت ذلك كانت البنوك تقدم القروض وتحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها. وكانت هذه القروض تمول، بصفة أساسية من ودائعها، ومن الاستدانة من البنوك والمؤسسات الأخرى في بعض الأحيان، والتي كانت بمثابة التزاما مباشرا للبنك بدلا من أن تكون حقا على أصول معينة.

وبعد الحرب العالمية الثانية لم تستطع البنوك أن تفي بالطلب المتزايد على ائتمان الإسكان، وهنا استشعرت هذه البنوك ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى فرصا سوقية، وأخذت تبحث عن وسائل لزيادة التمويل بالرهن العقاري.

ولغرض جذب المستثمرين فقد طورت البنوك وسيلة استثمارية لعزل مجمع محدد من الرهون العقارية جزأت عن طريقه مخاطر الائتمان، وولدت تدفقات نقدية من القروض الأصلية.

وفي فبراير من عام ١٩٧٠ م استحدثت الوكالة الأمريكية للإسكان والتنمية الحضرية معاملة جديدة تستخدم السندات المضمونة برهونات عقارية، وباعت هذه المؤسسة سندات مضمونة بمحفظة قروض مغطاة برهون عقارية.

ولتيسير توريق الأصول غير المغطاة بالرهون العقارية فقد قدم قطاع الأعمال حوافز للاقتراض الخاص، وتم في عام ١٩٨٥ م تطبيق تقنيات التوريق لأول مرة على أصول غير مغطاة برهونات عقارية (قروض، سيارات). وفي عام ١٩٨٦ م تمت أول مبيعات جوهرية من بطاقات الائتمان البنكية بلغ مقدارها ٥٠ مليون دولاراً أمريكياً وذلك من قروض بطاقات بنكية غير مدفوعة.

وفي المصارف العربية بدأ التوريق منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين وبشكل محدود، وتوسع إلى درجة كبيرة في أسواق دول الخليج العربي، وبدأ يتوسع في مطلع القرن الحادي والعشرين في مصر، ولكنه لم يكن بالمستويات المنشودة.

٢/٦- مراجعة توريق الأصول المالية والجهد الإضافي لمراقب الحسابات:

١/٢/٦- مفهوم مخاطر التوريق

تصاحب عمليات التوريق مجموعة من المخاطر التي تحول دون تحقيق النتائج المنتظرة منها سواء عن طريق البنك أو مؤسسة التوريق أو المستثمرين. (مصطفاوى ، ٢٠١٦) ، بالرغم من المزايا والفوائد التي يحققها نشاط التوريق إلا أنه ينطوي على مجموعة من المخاطر التي من شأنها أن تؤدي إلى حدوث أزمات مالية كبيرة .(سرارمة ، ٢٠١٢) .

ويرى محمود(٢٠١٤) ان مخاطر التوريق هي احتمالات عدم التأكد من تحقيق عملية التوريق للأهداف المرغوبة لجميع الأطراف المشاركة فيه .

٢/٢/٦ - أنواع مخاطر التوريق

١/٢/٢/٦ – المخاطر المصاحبة لعملية التوريق :وهي تصنف إلى نوعين :

أ. **مخاطر متعلقة بالمدين** :هذه المخاطر تتزايد خاصة في القروض طويلة الأجل ويمكن تلخيصها في ثلاثة مخاطر كما يلى: (الحمرى ،٢٠١٠)

- مخاطر الدفع المسبق
- مخاطر التأخر عن الدفع
- مخاطر العجز عن الدفع

ب. **المخاطر المتعلقة بإفلاس المؤسسة المتنازلة** :إن إفلاس المؤسسة المتنازلة يمكن أن يكون لديه آثار سلبية على مجريات عملية التوريق، وفي مجال التوريق عندما لا تقوم المؤسسة البنكية المتنازلة بالتنازل الفعلي عن القروض محل التوريق فإن إفلاسها قد يؤثر بشكل خطر على مصالح المستثمرين المكتتبين بالأو ا رق المالية المستندية إلى هذه القروض . (حامد ،٢٠١٧)

٢/٢/٢/٦ – المخاطر الناتجة عن عمليات التوريق:

- **خطر التقليل من مراقبة درجة مخاطر الائتمان :**

تحرص البنوك في نشاطها على منح الائتمان بالاحترازمن المخاطر الائتمانية ، وأن نجاح المؤسسة البنكية مرهون بانخفاض معدل مخاطر الائتمان، وفي هذا الإطار تظهر

مخاطرالتوريق كونها تقلل من حرص البنوك على مراقبة وتقدير مخاطر الائتمان وتعتبر البنوك نفسها نقطة عبور لهذه القروض والتي سيتم تحويل ملكيتها لمؤسسة التوريق التي تتحمل كل المخاطر المتعلقة بها . (مرفق،٢٠٠٧)

- **خطر صعوبة مراقبة تنفيذ السياسة المالية:**

يخضع نشاط البنوك إلى رقابة البنوك المركزية التي تعمل على تنفيذ السياسة المالية والنقدية المرسومة من قبل الدول، والتوريق يؤدي إلى عدم المقدرة على التقدير الدقيق لأصول ومسئوليات البنك ويرجع ذلك إلى أن معظم الأصول المورقة تشطب من ميزانية البنك، وأن مراقبة تنفيذ السياسة المالية تكون صعبة في الدول التي تطلب فيها البنوك المركزية الحد الأدني لرأس المال، وبالتالي فإن التوريق عائق أمام تنفيذ السياسة المالية.

- **خطر الإقرار بعدم جدوى الأصول:**

يتمثل ذلك في تقييم الأصول المورقة بصورة منخفضة من قبل مؤسسة التقويم، وهذا الانخفاض في قيمة الأصول سيؤدي إلى عدم إقبال المستثمرين على الاكتتاب بالأوراق المالية المالية المصدرة من طرف مؤسسة التوريق، وذلك لشعور المستثمرين بعدم وجود ضمان لقيم االأوراق المالية التي يتم الاكتتاب فيها .(حامد،٢٠١٧)

كما توجد مخاطر أخرى للتوريق تتمثل في الآتي:

- **مخاطر الائتمان :**وتظهر هذه المخاطر في حالة عدم وفاء المدينين بالتزامتهم المحددة لهم سلفاً في سند المديونية سواء في مواجهة الدائن القديم(البنك) أو في مواجهة الدائن الجديد(شركة التوريق) أو المستثمرين . (ندا ، ٢٠١٣)
- **مخاطر السيولة :** ويقصد بها عدم القدرة على التصرف في الأوراق المالية بسرعة دون التعرض لانخفاض في قيمتها السوقية . كما أن مخاطر السيولة هي من أصعب المخاطر التي تمس المنشآت والتي يمكن أن تؤدي إلى الإفلاس .(بلعزوز وآخرون ،٢٠١٣)
- **المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة :** يقصد بالمخاطر المنتظمة التغير الذي يحدث في عوائد الورقة المالية نتيجة للارتفاع العام أو الهبوط العام في الأسواق المالية، و تتمثل المخاطر المنتظمة في حدوث خلل في المركز المالي للمؤسسة المتعاملة في التوريق

مما يؤدي إلى حدوث خلل مالي في مؤسسات أخرى داخل الجهاز المصرفي في أسواق مالية أخرى مرتبطة بسوق التوريق . بينما المخاطر الغير منتظمة يقصد بها التغير الذي يحدث في عوائد الورقة المالية نتيجة لبعض العوامل الخاصة بها . (صباح ،٢٠٠١)

- **المخاطر التشغيلية** :وهي المخاطر الناتجة عن الخسائر التي تنشأ عن عدم كفاءة أوفشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ بسبب أحداث خارجية.
- **المخاطر القانونية** : تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين والقواعد المقررة من قبل السلطات، وقد تقع هذه المخاطر نتيجة الإنفاق في توفير السرية الواجبة في معاملات العملاء وهذا النوع من المخاطر مسئولاً عن كثير من الخسائر الناتجة عن التعامل في عمليات التوريق مما يقتضي معه إعادة النظر في التشريعات المتعلقة بشكل العمليات بما يضمن درجة أكبر من جدية الالتزام بتنفيذها .(Higgins & R. Mason , 2009)

مما سبق يتضح للباحث تعقد الظروف البيئية المحيطة بمنشآت الأعمال، بالإضافة إلى تعقد أنشطة التوريق وتعدد الأطراف المرتبطة به مما يزيد تعرض تلك المنشآت والبنوك التي تمارس أنشطة التوريق للمخاطر ، تتعدد أنواع المخاطر المرتبطة والمصاحبة للتوريق ومكوناتها مما يصعب حصرها وتحديد الأهمية النسبية لها ، تعدد هذه المخاطر المرتبطة بالتوريق يتطلب تعدد الأساليب والإجراءات التي تحد من هذه المخاطر.

وعليه يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث على النحو التالي: **يؤثر توريق الاصول المالية معنوياً على جهد مراقب حسابات المؤسسات المالية مقارنة بعدم التوريق.**

٣/٦ – تحليل أثر حجم منشأة مراقب الحسابات على العلاقة محل الدراسة:

وفيما يتعلق بأثر حجم منشأة مراقب الحسابات على العلاقة بين توريق الأصول المالية وجهد مراقب الحسابات ، فقد اتفقت دراسات متعددة (السيد، ٢٠١٣؛ Francis & Yu, 2009; Khanh & Nguyen, 2018) على أن حجم منشأة مراقب الحسابات أحد المتغيرات الهامة التي

ترتبط بجودة المراجعة، كما أنه توجد علاقة إيجابية بين حجم منشاة مراقب الحسابات وجودة المراجعة، وأيضاً ترتبط جودة الأحكام المهنية بشكل كبير مع حجم منشأة مراقب الحسابات، فمراقبي الحسابات المنتمين لمنشآت المحاسبة والمراجعة الكبيرة (Big 4) يكونون أكثر موضوعية في أحكامهم المهنية وأكثر قدرة على مواجهة ضغوط إدارة عميل المراجعة.

وتناولت دراسات أخرى (Cullen & Gasbarro, 2018; Eric & Higgins, 2019) العلاقة بين حجم منشأة مراقب الحسابات ومراجعة عمليات توريق الأصول المالية، واتفقت هذه الدراسات على وجود أثر إيجابي لحجم منشأة مراقب الحسابات على قراره وجودة عملية مراجعة توريق الأصول المالية.

ويعتقد الباحث بوجود تأثير لحجم منشأة مراقب الحسابات على العلاقة بين توريق الأصول المالية وجهد مراقب الحسابات. وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث كما يلى :

ف٢: يختلف التأثير المعنوي لتوريق الأصول المالية على جهد مراقب حسابات المؤسسات المالية مقارنة بعدم التوريق باختلاف حجم منشأته.

٦/٤- أهداف الدراسة التجريبية:

استهدفت الدراسة التجريبية اختبار ما إذا كان هناك تأثير لتوريق الأصول المالية على الجهد الاضافي لمراقب الحسابات عند مراجعة القوائم المالية للمؤسسات المالية. وكذلك اختبار أثر حجم منشأة مراقب الحسابات، كمتغير معُدل على العلاقة الرئيسية محل الدراسة.

٦/٥- مجتمع وعينة الدراسة :

أُجريت الدراسة التجريبية على مُجتمع واحد، وهو مجتمع مراقبي الحسابات بمكاتب المحاسبة والمراجعة الخاصة، قياساً على عدة دراسات سابقة (علي، ٢٠١٨؛ محمد، ٢٠١٩؛ Eric & Higgins, 2019) وقد تم اختيار عينة انتقائية حكمية من هذا المجتمع ، ضمت (١٥٠) مفردة روعي فيها أن تكون من مكاتب كبيرة شريكة مع مكاتب الـBig 4، وكذلك من مكاتب متوسطة وصغيرة الحجم Non Big 4.

٦/٦ - توصيف وقياس مُتغيرات الدراسة التجريبية:

وبالرجوع إلى فروض البحث، يُمكن تحديد المُتغير التابع، والمُتغير المُستقل :

المتغير المستقل: في الحالة الأولي يكون عبارة عن القوائم المالية لإحدى الشركات، وتشمل كل من قائمة المركز المالي المختصرة، قائمة الدخل المختصرة، قائمة التدفقات النقدية المختصرة، وقائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة الدخل الشامل المختصرة، والايضاحات المتممة قياساً على (Eric & Higgins, 2019). ثم في الحالة الثانية يتم إمداد مفردات العينة بمعلومات عن عمليات التوريق التي قامت بها الشركة، قياساً على (Wang & Zhang ,2018).

المتغير التابع : الجهد الاضافي لمراقب الحسابات عند مراجعة القوائم المالية للمؤسسات المالية، حيث يعد اختيار مهنى من جانب مراقب الحسابات بشأن اجراءات المراجعة والجهد الاضافي عند مراجعة القوائم المالية وعمليات التوريق (Holt, 2012; Stevens, 2016). ويتم قياسه بسؤال مفردات العينة بشأن مستوى الجهد الاضافي لمراقب الحسابات، وذلك من خلال مقياس مكون من ١٠ نقاط [(١) جهد منخفض، (١٠) جهد مرتفع] قياساً على (Cullen & Gasbarro, 2018).

المتغير المعدل: حجم منشأة مراقب الحسابات، ويقصد به الإمكانيات البشرية والمادية والتكنولوجية والتي تساعد مراقب الحسابات على أداء الخدمات المهنية بجودة عالية لعدد كبير من العملاء (الصيرفي، ٢٠١٧)، ويتم قياسه عن طريق تقسيم منشآت المحاسبة والمراجعة بناء على الشراكة مع إحدى منشآت المحاسبة والمراجعة الدولية إلى قسمين: ما ينتمي للBig4 كبيرة، وما لا ينتمي لل Big4 صغيرة، قياساً على (علي، ٢٠١٨؛ عبد المجيد، ٢٠١٨)

٧/٦ –أدوات وإجراءات الدراسة التجريبية:

تعتمد الدراسة التجريبية على الحالات التجريبية المدعومة بمجموعى من الاسئلة المرافقة لها لتجميع المشاهدات اللازمة، والمقابلات الشخصية، قياساً على (علي، ٢٠١٨؛ الأباصيري، ٢٠١٨؛ زيتون، ٢٠١٦؛ محمد، ٢٠١٩). وراعى الباحث عند تصميم الحالات التجريبية أن تكون كاملة وواضحة، ولذلك روعى اضافة وشرح بعض المصطلحات الفنية، والتى قد يصعب على افراد العينة ادارك المقصود منها.

ولإجراء الحالات التجريبية، استرشدت الباحثة ببعض الدراسات السابقة مثل (Elliott et al, 2017; Cohen et al, 2017). في تصميم الحالات وصياغة الاسئلة التى سيحصل بها الباحث ردود مفردات العينة. واشتملت الحالات التجريبية على ما يلي:

- **القسم الأول:** يشتمل على البيانات الشخصية، والمتمثلة في المؤهلات الدراسية، والشهادات المهنية والخبرة.

- **القسم الثاني:** يتضمن مجموعة من المصطلحات الفنية ذات الصلة بتوريق الاصول المالية، والتي قد يصعب على افراد العينة ادراك المقصود منها.

- **القسم الثالث:** يحتوي على الحالات الافتراضية، والتي تضمنت بيانات عن شركة افتراضية مقيدة بالبورصة المصرية، اشتملت على حالتين، حيث احتوت الحالة الاولي على القوائم المالية بدون أي معلومات عن عمليات التوريق. واحتوت الحالة الثانية على احدى عمليات التوريق، وطلب من مراقبي الحسابات تحديد الجهد الاضافي لعملية المراجعة في ضوء كل حالة من الحالتين.

٨/٦ - التصميم التجريبي والمُعالجات والمُقارنات التجريبية:

لتحقيق أهداف الدراسة التجريبية، تم استخدام التصميم التجريبي على النحو المبين بجدول (١-١)، وذلك على عينة من مراقبي الحسابات.

جدول رقم (١-١): التصميم التجريبي

المتغير المعدل / المتغيرات المستقلة	حجم منشأة مراقب الحسابات	
	كبير	صغير

قوائم مالية بدون توريق	١ الجهد الإضافي	٢ الجهد الإضافي
قوائم مالية بتوريق	٣ الجهد الإضافي	٤ الجهد الإضافي

وبُناءً على هذا التصـــميم تم إجراء الدراســـة التجريبية وتجميع المُشـــاهدات، تمهيدًا لتحليلها إحصائيًا على النحو الذي يُمكن الباحث من اختبار فروض البحث. ولقد احتوت التجربة على **أربعة مُعالجة تجريبية** على النحو التالي:

مُعالجة (١): قوائم مالية بدون توريق/ مراقب حسابات منشأته كبيرة الحجم / قرار الجهد الإضافي.

مُعالجة (٢): قوائم مالية بدون توريق / مراقب حسابات منشأته صغيرة الحجم / قرار الجهد الإضافي.

مُعالجة (٣): قوائم مالية بتوريق / مراقب حسابات منشأته كبيرة الحجم / قرار الجهد الإضافي.

مُعالجة (٤): قوائم مالية بتوريق / مراقب حسابات منشأته صغيرة الحجم / قرار الجهد الإضافي.

ولاختبار فروض الدراسة: تم إجراء المقارنات التالية بين المعالجات:

رقم المقارنة	المعالجات	X	المعالجات
الأولى: لاختبار الفرض الأول (ف١).	(٣+٤)	مقابل	(١+٢)
الثانية: لاختبار الفرض الثاني (ف٢).	(٣) X (١)	مقابل	(٤) X (٢)

٩/٦ الأساليب الاحصائية المستخدمة ونتائج اختبار الفروض:

استخدم الباحث مجموعة من الاختبارات الإحصائية للتوصل إلي نتائج إحصائية تؤيد قبول أو رفض فروض البحث. واشتملت تلك الاختبارات على:

١/٩/٦ الاختبارات الاحصائية المستخدمة لتحليل نتائج الدراسة التجريبية:

١/١/٩/٦ الاساليب الاحصائية الخاصة بالصدق والثبات:

تم اجراء اختبار كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha لقياس الصدق والثبات، وتقبل قيمة المعامل اذا تجاوزت ٥٠٪ وهو ما تحقق في هذا البحث، حيث اظهرت النتائج أن قيمة معامل كرونباخ ألفا (٠.٨٣٢) وهو مايمثل مستوى جيداً من الصدق والثبات.

٢/١/٩/٦ تحديد نوع توزيع المجتمع Test of Normality :

لتحديد نوع توزيع المجتمع، الذى تم سحب عينة الدراسة منه، وذلك من اجل تحديد ما اذا كان سيتم استخدام الاختبارات المعلمية Parametric tests أو الاختبارات اللامعلمية Non Parametric tests ، تم اجراء اختبار Kolmogorov – Smirnov لمعرفة ما اذا كان هذا التوزيع يتبع التوزيع الطبيعيى أم لا (عزام وزغلول،٢٠٠٦). وأظهرت نتائج هذا الاختبار أن قيمة P.Value أقل من ٥٪ (٠.٠٠٠) لجميع المتغيرات محل الدراسة. **مما يعنى أن** المجتمع الذى سحبت منه عينة الدراسة لا يتبع التوزيع الطبيعي. وبناءً على ذلك **تم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية** لاختبار فروض البحث.

٣/١/٩/٦ اختبار ويلكوكسون Wilcoxon Signed-Rank Test:

تم استخدام اختبار ويلكوكسون، لاختبار أثر توريق الاصول المالية على الجهد الاضافي لمراقب الحسابات عند مراجعة القوائم المالية للمؤسسات المالية، وهل ستختلف هذه العلاقة باختلاف حجم منشأة مراقب الحسابات. ويعتبر هذا الاختبار أحد الاختبارات اللامعلمية التي تستخدم لاختبار ما إذا كان هناك فروق معنوية بين وسيطي عينتين غير مستقلتين، وبذلك يمكن صياغة الفرض الإحصائي لهذا الاختبار على النحو التالي:

فرض العدم: $H_0: M_A=M_B$ أي لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصـــائية بين وســـطي العينة الواحدة بشأن اختلاف الحالات التجريبية على قراراتهم.

الفرض البديل: $H_1: M_A \neq M_B$ أي توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصـــائية بين وســـطي العينة الواحدة بشأن اختلاف الحالات التجريبية على قراراتهم.

٢/٩/٦ الاحصاء الوصفي لحجم منشأة مراقب الحسابات:

يتضح من الجدول التالي رقم (٢-٥)، أن عدد مراقبي الحسابات الذين ينتمون لآحدى مكاتب المراجعة الكبرى (٥١) ويمثلون نسبة (٥٣.٧٪) من اجمالي العينة. وأن عدد مراقبي الحسابات الذين ينتمون لكاتب مراجعة ليست شريكا مع أحد مكاتب المراجعة الكبري (٤٤) ومثلون نسبة (٤٦.٣٪) من اجمالي عينة البحث.

جدول رقم (٢/١) توزيع مفردات عينة البحث حسب حجم منشاة مارقب الحسابات

م	حجم منشأة مراقب الحسابات	التكرار	النسبة
١	كبير	٥١	٥٣.٧٪
٢	صغير	٤٤	٤٦.٣٪
الإجمالي		**٩٥**	**١٠٠٪**

٣/٩/٦- نتيجة اختبار الفرض الأول (ف١) تجريبيًا:

استهدف الفرض الأول، اختبار أثر توريق الاصول المالية، على الجهد الاضافي لمراقبي حسابات المؤسسات المالية. وقد استخدم الباحث في هذا الشأن اختبار ويلكوكسون Wilcoxon Signed-Rank Test لعينتين غير مُستقلتين، وتم إعادة صياغة هذا الفرض في صورة فرض العدم كما يلي:

فرض العدم:H_0: لا يؤثر توريق الاصول المالية معنوياً على جهد مراقب حسابات المؤسسات المالية مقارنة بعدم التوريق.

وتم صياغة الفرض احصائيا كما يلي:

فرض العدم:H_0: $M_1=M_2$: أي أن وسيط ردود العينة على الحالة الثانية (قوائم مالية بتوريق) يساوى وسيط ردود العينة على الحالة الأولى (قوائم مالية بدون توريق).

الفرض البديل: $H_1: M_1 \neq M_2$: أي أن وسـيط ردود العينة على الحالة الثانية (قوائم مالية بتوريق) لا يساوى وسيط ردود العينة على الحالة الأولى (قوائم مالية بدون توريق).

وتظهر نتائج الاختبار الاحصائي لهذا الفرض كما يلي:

اسم الاختبار الاحصائي	P.Value
Wilcoxon Signed-Rank Test (**Z**)	8.068
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000

ووفقًا لهذا الاختبار إذا كانت قيمة P.Value أقل من ٥٪، فيعني ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، أما إذا كانت قيمة P.Value أكبر من ٥٪، فيعني ذلك قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل. وبالنظر الى نتيجة اختبار ويلكوكسون كانت قيمة P.Value (.000) اقل من ٥٪، **وبالتالي رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، الذى ينص على**" يؤثر توريق الاصول المالية معنوياً على جهد مراقب حسابات المؤسسات المالية مقارنة بعدم التوريق"

وتتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة (Cullen & Gasbarro, 2018; Eric & Higgins, 2019) التى أكدت على أن مراقبي الحسابات يبذلون المزيد من الجهد عند مراجعة عمليات التوريق الأصول المالية. ولمزيد من التحليل، وفي ظل وجود تأثير معنوي لتوريق الاصول المالية على جهد مراقب حسابات المؤسسات المالية. اتضح أن الجهد الاضافي لمراقب الحسابات كان أكبر في حالة قوائم مالية بتوريق مقارنة بحالة القوائم مالية بدون توريق، حيث كان المتوسط الحسابي لردود العينة في حالة قوائم مالية بتوريق (7.15)، وفي القوائم المالية بدون توريق (6.11).

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تعكس واقع الممارسة المهنية في البيئة المصرية وأن مراقبي الحسابات يبذلون المزيد من الجهد عند مراجعة عمليات التوريق، للتأكد من فعالية هيكل الرقابة الداخلية ومن ثم خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية.

٦/٩/٤- نتيجة اختبار الفرض الثاني (ف٢) تجريبيًا:

استهدف هذا الفرض اختبار **ما اذا كان التأثير المعنوي لتوريق الاصول المالية على جهد مراقب حسابات المؤسسات المالية يختلف باختلاف حجم منشأته.** وقد استخدم الباحث في هذا

الشأن اختبار ويلكوكسون اللامعلمى لعينتين مرتبطتين لإجراء المقارنات الثنائية وتحديد مدى الاختلاف بين وسيطي عينتين مرتبطتين. وقد تم تحويل الفرض البديل الى صورة فرض العدم كما يلي:

H_0: لا يختلف التأثير المعنوي لتوريق الاصول المالية على جهد مراقب حسابات المؤسسات المالية مقارنة بعدم التوريق باختلاف حجم منشأته.

وتم صياغة الفرض احصائيا كما يلي:

فرض العدم: $H_0: M_1=M_2$ أي أن وسيط ردود العينة على الحالة الثانية يساوى وسيط ردود العينة على الحالة الأولى.

الفرض البديل: $H_1: M_1 \neq M_2$ أي أن وسيط ردود العينة على الحالة الثانية لا يساوى وسيط ردود العينة على الحالة الأولى.

وتظهر نتائج الاختبار الاحصائي لهذا الفرض كما يلي:

المقارنات	P.Value	قيمة Z المحسوبة
أثر حجم منشأة مراقب الحسابات الكبيرة، على العلاقة مجال الفرض الأول(ف١).	.000	6.060
أثر حجم منشأة مراقب الحسابات الصغيرة، على العلاقة مجال الفرض الأول (ف١).	.000	5.441

يتضح من هذه النتائج، أن قيمة P.Value أقل من ٥٪، بالنسبة لحجم منشأة مراقب الحسابات (كبير، صغير)، وهذا يعني أن حجم منشأة مراقب الحسابات له تأثير معنوي على العلاقة محل الدراسة (H1) فى حالة التوريق بدون مخاطر مقارنة بحالة القوائم مالية بدون توريق.

وقام الباحث بإجراء مقارنة بين الحالات السابقة باستخدام قيمة(Z) المحسوبة، لتحديد مدى قوة تأثير حجم منشأة مراقب الحسابات على العلاقة محل الدراسة، وذلك من خلال مقارنة قيمة (Z) المحسوبة في الحالة الأولي بالحالة الثانية، فكلما زادت قيمة (Z) المحسوبة، دل ذلك على قوة تأثير

حجم منشأة مراقب الحسابات على العلاقة محل الدراسة. وبالرجوع إلى النتائج نلاحظ أن قيمة (Z) المحسوبة في حالة مكاتب المراجعة الكبيرة ذات الشراكة مع احد المكاتب الأربع الكبرى الدولية (Big 4) أكبر من قيمة (Z) المحسوبة في حالة مكاتب المراجعة الصغيرة. وهذا يعنى أن حجم منشأة مراقب الحسابات كان له تأثير معنوي على العلاقة محل الدراسة. **ومن ثم تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (ف٢)**. القائل " يختلف التأثير المعنوى لتوريق الاصول المالية على جهد مراقب حسابات المؤسسات المالية مقارنة بعدم التوريق باختلاف حجم منشأته". ولمزيد من التحليل، وفي ظل وجود تأثير معنوي لحجم منشأة مراقب الحسابات على العلاقة محل الدراسة. اتضح أن الجهد الاضافي لمراقب الحسابات كان أكبر في حالة قوائم مالية بتوريق مقارنة بحالة القوائم مالية بدون توريق، حيث كان المتوسط الحسابي لردود العينة في حالة قوائم مالية بتوريق (7.28)، وفي حالة القوائم المالية بدون توريق (6.35). وهو ما ظهر بصورة واضحة في حالة مكاتب المراجعة الكبيرة.

وتتفق هذة النتيجة مع دراسة كل من (السيد، ٢٠١٣؛ Francis & Yu, 2009; Khanh & Nguyen, 2018) التى أكدت على أن حجم منشأة مراقب الحسابات أحد المتغيرات الهامة التي ترتبط بجودة المراجعة، كما أنه توجد علاقة إيجابية بين حجم منشاة مراقب الحسابات وجودة المراجعة، وأيضاً ترتبط جودة الأحكام المهنية بشكل كبير مع حجم منشأة مراقب الحسابات، فمراقبي الحسابات المنتمين لمنشآت المحاسبة والمراجعة الكبيرة (Big 4) يكونون أكثر موضوعية في أحكامهم المهنية وأكثر قدرة على مواجهة ضغوط إدارة عميل المراجعة.

ويرى الباحث أن تأثير حجم منشأة مراقب الحسابات على العلاقة محل الدراسة أمر منطقي ،لأنه كلما كان حجم منشأة مراقب الحسابات كبيراً كلما تحسنت جودة احكامه المهنية ومنها مراجعته لعمليات توريق الاصول المالية.

٧- نتائج البحث وتوصياته:

بناء على ما انتهت إليه الدراسة النظرية و التجريبية يخلص الباحث إلي مجموعة من النتائج :

١- أن التوريق هو عملية تهدف إلي تحويل مخاطر الديون من المقرض الأصلي إلي مشتري هذه الديون المضمونة, وذلك مقابل حصول المقرض الأصلي علي أموال سائلة تساعده علي التخلص

من ضرورة الاحتفاظ بمخصصات الديون المشكوك في تحصيلها , واستفادة مشتري الديون بالموجودات المضمونة التي تتمتع بدرجة اقل في المخاطر وتدفقات نقدية مرتفعة لإعادة إصدارها في صورة سندات جديدة يتم طرحها علي جمهور المستثمرين .

٢- اهتمام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على وجه الخصوص إلي أن هناك توجه إلي الإفصاح عن عمليات التوريق داخل الميزانية , وتعتقد الباحثه أن عدم الاعتراف بالآثار المالية لعمليات التوريق داخل الميزانية من شانه التقليل من مصداقية القوائم المالية و عدم تمثيلها للواقع وعدم الاهتمام بتلك العمليات نظرا لإدراجها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

٣- أن الإفصاح عن عمليات التوريق يهدف إلي تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية لتحديد المخاطر المرتبطة بتلك العمليات لذلك فمن الضروري الإفصاح عن طبيعة تلك العمليات من حيث كونها تعالج كعملية بيع أو كاقتراض بضمان , كذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجتها و التدفقات النقدية المتبادلة بين المحول وشركة التوريق في القطاع الاستثماري بقائمة التدفقات النقدية , وقد أيدت الدراسة التطبيقية ذلك .

٤- ضرورة الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بتلك العمليات , حيث يجب على المحول الإفصاح عن المخاطر الحالية و المتوقعة المرتبطة بالائتمان و كذلك الإفصاح عن مخاطر السوق , ويتمثل الهدف من ذلك في تمكين مستخدمي القوائم المالية من تقدير مدى تأثير عجز المدينين عن السداد على تخفيض التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها .

٥- أن القيمة العادلة هي المقياس الأنسب لتحديد قيمة الأصول الجديدة و الأصول المالية المحولة . وتعتبر القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المتولدة عن تلك الأصول المالية المحولة هي أنسب وسيلة لتقدير القيمة العادلة , مع ضرورة أن تكون تلك القيمة أكثر تحفظا , ويتطلب ذلك ضرورة أخذ مخاطر الائتمان في الاعتبار عند تحديد معدل الخصم وذلك بان يتضمن علاوة خطر بسبب ما يواجهه سوق الائتمان من مخاطر في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية , وقد أيدت الدراسة التطبيقية ذلك .

٦- لم تلق مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن نشاط التوريق الاهتمام الكافي من جانب الباحثين أو المنظمات المهنية في مصر ويرجع ذلك إلي حداثة نشاط التوريق في مصر , بالإضافة إلي ندرة البيانات الفعلية اللازمة للتطبيق العملي للبحوث الأكاديمية , الأمر الذي يعكس مزيد من الأهمية لهذا البحث .

٧- تفضيل معالجة التوريق كعملية بيع للأصول عنه كإقراض بضمان تلك الأصول و الإفصاح عن عمليات التوريق في صلب الميزانية مع ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية اللازمة لقياس القيمة العادلة , وأيدت ذلك الدراسة التجريبية .

٨- أن القياس الأولي للأصول المالية المحولة يجب أن يتم على أساس القيمة العادلة المتحفظة , وان أنسب تقدير للقيمة العادلة هو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها باستخدام معدل خصم مناسب يأخذ في الاعتبار علاوة خطر بسبب ما تواجهه سوق الائتمان من مشاكل ناتجة عن الأزمة المالية العالمية و قد أيدت الدراسة التطبيقية ذلك .

٩- ان قياس الأصول المالية المحتفظ بها بالقيمة الدفترية الموزعة بين الجزء المباع و الجزء المحتفظ به بنسب القيمة العادلة لكل منها مع أخذ التحفظات اللازمة في الاعتبار . وفي حالة عدم إمكانية قياس القيمة العادلة للجزء المحتفظ به فيتم تسجيل قيمة هذا الجزء بمقدار صفر مع تحميل القيمة الدفترية للأصل المالي بالكامل للجزء المباع.

١٠- إن القياس اللاحق للأصول المالية المترتبة على عمليات التوريق , أي قياس قيمة تلك الأصول في تاريخ إعداد القوائم المالية , يجب أن يتم بالقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية مع مراعاة أخذ مخاطر الائتمان في الاعتبار في تاريخ الميزانية للوصول إلي قيمة عادلة أكثر تحفظا في ذلك التاريخ لزيادة درجة الموضوعية في القياس المحاسبي , وتمثل فروق إعادة التقييم مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة يعترف بها في قائمة التغيير في حقوق الملكية.

وفى ضوء نتائج البحث يوصى الباحث :

١- يوصي الباحث بضرورة العمل على إصدار معيار محاسبي مصري للمحاسبة عن عمليات توريق الأصول المالية على أن يتضمن النقاط الآتية :

- تعريف واضح لمفهوم التوريق وما إذا كان تحويل الأصل المالي من المحول إليه يعالج كبيع للأصل أم كاقتراض بضمان ذلك الأصل .
- الشروط المؤهلة لاستبعاد الأصل المالي المحول من دفاتر الطرف المحول .
- أسس تقييم الأصل المالي المحول وقت التحويل وفي نهاية السنة المالية .
- أسس قياس القيمة العادلة للأصول المالية محل التوريق بانتظام مع أخذ مخاطر الائتمان في الاعتبار.

- أسس إعادة تقييم القيمة العادلة للأصول المالية محل التوريق بانتظام كاف في نهاية السنة المالية.
- متطلبات الإفصاح عن الأصول المالية محل التوريق في القوائم المالية للطرف المحول والطرف المحول إليه , وكذلك لدى أمناء الحفظ كما ورد في نصوص مواد اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال .

٢- ينبغي أن تقوم هيئة سوق المال بإعادة النظر في معايير المحاسبة المصرية الخاصة بقياس و الاعتراف بالأدوات المالية عامة وعمليات التوريق خاصة , و الإفصاح عنها بعمل التعديلات اللازمة عليها لكي تأخذ تداعيات الأزمة المالية العالمية على مصر في الحسبان .

٣-يوصي الباحث بضرورة تفعيل دور الهيئات الرقابية و المؤسسات المالية (هيئة سوق المال , هيئة التمويل العقاري , البنك المركزي , شركة مصر للمقاصة و التسوية والحفظ المركزي) نحو العمل على تنظيم ورقابة عمليات التوريق في بيئة الأعمال المصرية

٤- يجب أن يتوفر لدى البنوك والشركات العاملة في التوريق أقسام فنية متخصصة على مستوى عال من الكفاءة و الخبرة في مجال التوريق , لكي تتولى إدارة الأصول القابلة للتوريق من حيث تجميعها وتبويبها و فحصها و تحليل أعمارها والمخاطر المرتبطة بها , فضلا عن تحديد صيغ وطرق التوريق التي يمكن أن تتبناها هذه البنوك والشركات مستقبلا .

- مراجع البحث

أولا: المراجع العربية :

- إبراهيم ، محمد زيدان ,٢٠٠٤، " **القياس والإفصاح المحاسبي عن عمليات التوريق في ضوء المعايير المحاسبية بالبنوك التجارية** " " **دراسة تطبيقية** " ، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، العدد الثالث والرابع.
- الاباصيرى ، بسمه حسن محمد، ٢٠١١ ، " **اثر اسناد تشغيل نظم تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على قيمة الشركة مع دراسة تطبيقية على قطاع البنوك فى مصر**" ، رسالة ماجستير ،كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية.

- الحمرى ، خير الدين عبدربه ، ٢٠١٠ ، " **إمكانية إستخدام التوريق للتمويل الاسكانى فى ليبيا** " ، كلية الاقتصاد ، جامعة عمر المختار ، طرابلس .
- السيد ، محمود فوزى ، 2013 ، " **اثر المراجعة الداخلية للاستدامة على قيمة الشركة فى ظل الافصاح عن بدائل إسناد دوريها كوظيفة –دراسة ميدانية وتجريبية** ، رسالة دكتوراه ،كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية
- الصيرفى ، اسماء احمد ،٢٠١٧، " **نحو تفسير منطقى لفترة تأخير تقرير مراقبى الحسابات بالجهاز المركوى للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة – دراسة تطبيقية مقارنه**" ، مجلة المحاسبة والمراجعة ،كلية التجارة ،العدد الثانى، جامعة بنى سويف.
- بلعزوز، بن على وأخرون ،٢٠١٢، " **إدارة المخاطر –المشتقات المالية – الهندسة المالية** " ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان .
- حامد آدم الطيب حماد ، ٢٠١٧ ،" **دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من مخاطر لتوريق لضمان استمرارية المنشأة – دراسة ميدانية علي مكاتب المراجعة السودانية**، كلية الدراسات العليا ،جامعة النيلين.
- زيتون ، محمد خميس جمعة خطاب ،٢٠١٦ " **محددات العلاقه بين مستوى ممارسة مراقب الحسابات للشك المهنى وسلامة حكمه على التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية–دراسة تجريبية**" ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة دمنهور.
- سرارمة ، مريم ، ٢٠١٢ ،"**دور المشتقات المالية وتقنية التوريق فى أزمة ٢٠٠٨**" ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الأقتصادية ، جامعة منتورى ، الجزائر.
- عبدالمجيد ،محمود محمد السيد ، ٢٠١٨ ، "**اثر درجة الملاءة المهنية لمنشأة مراقب الحسابات على جودة أحكامه المهنية بشأن الاستمرارية وامور المراجعة الاساسية والمعلومات الاخرى فى تقريرة غير المعدل الجديد –دراسة تجريبية**" ، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية
- عبدالوهاب ، نجاح عبدالعليم ،٢٠٠٧، " **مدخل الي توريق الحقوق المالية ، مع الإشارة الي التنظيم القانوني للتوريق وتطبيقة في مصـــر**" ، ، مركز صـــالح كامل للإقتصـــاد الاسلامي ، جامعة الازهر

- عبدالوهاب ، وائل محمد ،٢٠٠٨ ، " **الاطار العلمى لمراجعة عمليات التوريق كمدخل لمعيار مراجعة مقترح** "، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد الثانى ، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف.
- على ، عبدالوهاب نصر ، ٢٠٠٥، " **اثر محدد التلاعب فى القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة واثر ذلك على تقرير مراجع الحسابات عن القوائم المالية** " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،العدد الاول ، كلية التجارة ، جامعه الاسكندرية
- على ، عبدالوهاب نصر وشحاته ، السيد شحاتة ،٢٠١٨، " **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثه (مدخل الاستدامة وإدارة المخاطر وكشف الغش)**" ، دار التعليم الجامعى ، الاسكندرية
- محمد ، سحر سعيد حامد ، ٢٠١٩، " **اثر الاسناد والتوقيت والوضع الوظيفى للمراجعة الداخلية على قرار المراجع الخارجى بشأن مدى اعتماده على وظيفة المراجعة الداخلية – دراسة تجريبية**" ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية.
- محمود ، صباح ،٢٠٠١، " **استخدام تحليل المخاطر الاستراتيجية فى المشروعات الاستثمارية** " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس
- محمود ، وائل حسين ، ٢٠١٤ ، " **دور المحاسبة فى الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨** " ، مجلة الفكر المحاسبى ، العدد الثانى ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس.
- مرفق ، على أبو كمال ،٢٠٠٧، "**الأدراة الحديثة لمخاطر الأئتمان فى المصارف وفقاً للمعايير الدولية**" ، كلية التجارة ، الجامعة الأسلامية ، غزة.
- مصطفاوى ، سميرة ،٢٠١٦، "**البنوك فى مواجهة آلية التوريق**" ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم الساسية ، جامعة مولدى معمرى ، الجزائر .
- ندا ، محمد ندا ، ٢٠١٣ ، "**الأستثمار العقارى ودوره فى حدوث الازمة المالية العالمية** " ، مكتبة الوفاء القانونية ، القاهرة .

المراجع باللغه الانجليزية :

- Cohen,J.R.,HolderWebb,L.L.,Nath,L.,&Wood,D.(2017) **,"Corporate reporting of nonfinancial leading indicators of economic performance and sustainability" ,** Accounting Horizons.

- Grant Cullen, Dominic Gasbarro, et al , (2018) , **" Bank Audit Fees and Asset Securitization Risks " ,** Auditing : A Journal of Practice and Theory.

- Haiping Wang and Jing Zhang ,(2018) ,"**Securitization and accounting restatements"** , Faculty of Liberal Arts and professional Studies, York University

- Financial Accounting Standards Board, (FASB), Statement No. 140**", Accounting for Transfers and Servicing of Financial Assets and Extinguishments of Liabilities**", 2000, Available at: www.FASB.org

- International Accounting Standards Board (IASB), IAS 39, "**Financial Instrument: Recognition and Measurement**", Exposure Draft of Revised, June, 2002, Available at: www.IASB.org

- Joseph R.Mason , Eric J. Higgins ,(2009) ," **Asset sales, recourse and investor reactions to initial securitizations , Evidence why off-balance sheet accounting treatment does not remove on-balance sheet financial risk"** , Department of Finance, Kansas State University College of Business Administration, Manhattan, Kansas, USA

- **Khanh ,H.T.M.,& Nguyen ,V.K.(2018), "Audit quality ,firm characteristics and real earing management :The case of listed Vietnamese firms" , International Journal of Economic and Financial Issues**.